



مجد مساعد المطيري

## مجد المطيري يطالب المرزوق بمتابعة تسرب بقعة الزيت الجديدة

بقعة الزيت من خلال خطط الطوارئ المعدة سلفاً، داعياً الوزير المرزوق إلى الإشراف بنفسه على تنفيذ هذه الخطط وإطلاعا على النتائج كافة وما تعتمد وزارة النفط القيام به للحد من تكرار هذه الحوادث ومحاسبة أي مسؤول يثبت تقصيره في أداء واجباته.

حوادث التسرب تكررت في الأونة الأخيرة ما يوجب على الوزير المرزوق اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة للحد منها أولا ومن ثم منع انتشارها وتضرر المرافق الحيوية منها . وقال أن المعلومات الأولية تقيد باتخاذ خطوات عاجلة لحاصرة

دعا النائب ماجد المطيري وزير النفط وزير الكهرباء والماء عصام المرزوق إلى الإضطلاع بمسؤولياته في متابعة تسرب بقعة زيت جديد بالقرب من محطات الزور الشمالية والجنوبية . وأضاف في تصريح صحفي أن

### وجه أسئلة برلمانية إلى وزيرة الشؤون

## الدلال للصبيح: هل هناك توجه لخصخصة جمعية كيفان التعاونية؟



محمد الدلال

أعلن النائب محمد الدلال عن توجيهه سؤالاً إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزارة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح، قال في مقدمته لقد صدر قرار وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رقم 32 / ت لسنة 2017 يحل مجلس إدارة جمعية كيفان التعاونية وتعيين مجلس إدارة مؤقت مؤسسا ذلك على تقرير لجنة تحقيق داخلية في الوزارة ونظرا لاهمية وخطورة مثل هذا القرار على مصير ومستقبل جمعية كيفان التعاونية ومساهمتها بصوة خاصة والعمل التعاوني بشكل عام.

لذا يرجى افادتنا بالتالي:

- 1- ماهي نتائج لجنة او لجان التحقيق التي بنت عليها وزارة الشؤون قرارها بحل مجلس إدارة جمعية كيفان مع موافاتي بنسخة من التقرير النهائي للجنة التحقيق ونسخة من المذكرة التي رفعها نائب رئيس اللجنة العليا لدراسة وتقييم نتائج اعمال لجان التحقيق والمراجعة المذكورة في ديباجة قرار حل مجلس ادارة جمعية كيفان التعاونية.
- 2- هل قامت وزارة الشؤون وبالاخص لجان التحقيق التي شكلتها الوزارة للتحقيق في شأن مجلس ادارة جمعية كيفان التعاونية بالالتقاء والتحقيق مع كافة اعضاء مجلس ادارة جمعية كيفان التعاونية المنحل ، وهل تم تمكين كافة اعضاء مجلس الادارة بتقديم ما لديهم من بيانات ودفاع او اثباتات تتعلق بعمل مجلس الادارة وادرة الجمعية امام لجان التحقيق في الوزارة وتخصيصها من قبل لجان التحقيق في الوزارة.
- 3- هل قام اعضاء مجلس ادارة جمعية كيفان التعاونية المنحل او بعضهم بتقديم شكوى في النيابة العامة بشأن مخالفات قائمة في الجمعية قبل صدور قرار حل مجلس ادارة جمعية كيفان التعاونية وماهي نتائج الشكوى المقدمة امام النيابة او القضاء ، وفي حال عدم صدور قرار نهائي من النيابة العامة او القضاء بشأن الشكوى المذكورة ما هي اسباب تعجل وزارة الشؤون بحل مجلس ادارة جمعية كيفان قبل انتظار حكم القضاء.
- 4- هل ثبت لدى وزارة الشؤون الاجتماعية

والعمل مخالفة كافة اعضاء مجلس ادارة جمعية كيفان المنحل ام لا . وهل يوجد من الاعضاء غير مسؤول عن المخالفات التي تم بناء عليها حل مجلس الادارة خاصة وان بعض الاعضاء بادروا بتقديم شكاوى للوزارة بشأن المخالفات حرصا على مصلحة الجمعية وساهمتها.

5- هل يوجد لدى وزارة الشؤون مخططات او توجهات او قرارات اولية بشأن خصخصة جمعية كيفان التعاونية ، وهل من واجبات او مهام المجلس العين بحث او لدراسة او تقديم تقارير او بيانات للوزارة في هذا الشأن.

6- ماهي الاسس التي قام عليها قرار وزارة الشؤون بتحديد فترة ستة لفره لمجلس الادارة المعين في جمعية كيفان التعاونية ولماذا لم تحدد الوزارة فترة اقل من ذلك وتحدد في القرار بناء عليه موعد لانتخاب مجلس ادارة جديد وفقا للقانون.

7- ماهي اللوائح او القرارات او التعاميم التي تحدد ضوابط وشروط الاختيار والتعيين في مجالس ادارة الجمعيات التعاونية في حالة الحل او اية حالات اخرى مشابهة ( خبرات ، تخصصات ، الية اختيار .. ) مع تزويدي بنسخ من تلك القرارات او اللوائح او التعاميم ، وهل تم تفعيل تلك الضوابط والشروط على المجلس المعين في مجلس ادارة جمعية كيفان التعاونية الأخير .

## لسد الثغرات التشريعية التي أدت لحفظ قضايا عديدة منها «الإيداعات المليونية»

# عمر الطبطبائي: لجنة مشتركة مع جمعية المحامين لتعديل وإقرار قوانين حماية المال العام

## السائر: اللجنة لا تتعارض إطلاقاً مع عمل واختصاص هيئة مكافحة الفساد



الطبطبائي والسائر خلال المؤتمر الصحفي

في حين أكد أمين سر جمعية المحامين مهدي السائر أن اللجنة لا تتعارض إطلاقاً مع عمل واختصاص هيئة مكافحة الفساد علماً ان القيميين على هيئة مكافحة الفساد رحبوا بالتعاون مع جمعية المحامين وتمت مراسلات بهذا الشأن تمنى أن تتبلور بشكل عملي في الفترة المقبلة وتدارك السائر قائلاً: حرمة المال العام نصت عليها مواد الدستور على سبيل الحصر مما يؤكد أهمية دفاع المواطنين عن المال العام في ظل صدور قرارات بحفظ أكثر من 70% في بلاغات متعلقة بالمال العام بسبب نقص تشريعي مما يستدعي سد تلك الثغرات وسن قوانين لا تتضمن أي مخالف تشريعية تعطي طوق النجاة للمتهمين في قضايا المال العام ، ومن القوانين التي سنعمل عليها في اللجنة المشتركة سد الثغرة التشريعية المتعلقة

بالحفظ بلاغات ضد الوزراء في قضايا هدر المال العام وهو ليس تشكيكاً بالقضاء بل سن قانون يمنع أي متجاوز على المال العام من وزراء وقاديين من التصلب والنجاة من الاتهامات المسندة اليهم . وأكد السائر ان اللجنة التي تضم النائب عمر الطبطبائي والمحامين بسمة السيف وملاك الصراف وناصر الحمادي وحمود عبدالوهاب ستواصل مع الجمع في القريب العاجل وتلقي الإقتراحات من المواطنين والمختصين وضمها إلى الإقتراحات والقوانين الأخرى من اللجنة المشتركة ولجنة حماية المال العام في جمعية المحامين بعد ان تم إطلاق العمل في اللجنة اليوم تأكيداً على ما أعلنه بحضور النائب عمر الطبطبائي في ندوة التي أقيمت في 25 إبريل

أعلن أمس عن تشكيل لجنة مشتركة لحماية المال العام وتضم عضو مجلس الأمة النائب عمر الطبطبائي وجمعية المحامين ممثلة بأمين سر جمعية المحامين مهدي السائر وعضوية المحامين بسمة السيف وملاك الصراف وناصر الحمادي وحمود عبدالوهاب.

وتم الإعلان عن بدء آلية العمل من خلال سن قوانين تحافظ على المال العام وتردع المتطاولين عليه فضلاً عن مراقبة الإقتراحات والقوانين في المجلس ومتابعتها بالإضافة إلى سد الثغرات التشريعية في القوانين السابقة .

وقال النائب عمر الطبطبائي في مؤتمر صحفي أقيم أمس الاول في جمعية المحامين : ان اللجنة المشتركة بين مجلس الأمة وجمعية المحامين تشكل مرحلة مهمة من تكريس التعاون بين السلطة التشريعية وجمعية مهمة من جمعيات نفع العام استطاعت مؤخراً وعبر مجلس إدارتها أن تعيد المعادلة السياسية في المجتمع الكويتي نظراً للجهود اللافثة التي قدمتها جمعية المحامين مؤخراً وفي أكثر من موقف .

أكد الطبطبائي أنه في ندوة سابقة أقيمت يوم 25 إبريل الفائت تم الإعلان عن لجنة مشتركة من جمعية المحامين ومجلس الأمة لخلق أفكار عديدة من خلال تلاقح آراء ومجلس الأمة للحفاظ على المال العام واليوم تم تشكيل عملها والذي سيطلق من خلال خلق أفكار عديدة من خلال تلاقح آراء وأفكار المختصين ممثلين في جمعية المحامين ومع مجلس الأمة كونه سلطة تشريعية للعمل على سن قوانين تردع المتطاولين على المال العام ومراقبة الإقتراحات والقوانين المقدمة في مجلس الأمة فضلاً عن سد الثغرات التشريعية في القوانين المتعلقة بالمال العام فيما يخص حفظ النيابة العامة للعديد من القضايا المتعلقة بالمال العام والفساد ومنها ما عرف بقضايا الإيداعات المليونية والتي حفظت لوجود فراغ تشريعي .

ونفى الطبطبائي وجود تضارب مع آلية العمل في هيئة مكافحة الفساد لأن هدف اللجنة هو إعطاء الفرصة لكل من يريد الإضلاع والحفاظ على المال العام بدوافع وطنية ، مؤكداً ان اللجنة دائمة لاهية لمكافحة الفساد ولاي جمعية نفع عام تتلاقح مع أهدافها .

### أمهل المرزوق 3 أيام لنفي ما نشر عن إنهاء خدمات 111 مواطناً من مصفاة الشعبية

# الكندري: حل مجلس إدارة جمعية كيفان أمر مخجل

الجمعية لأن هذه الشكوى كانت ستطرح بالوزارة وقاديين داخل الوزارة. وراى أن تكرار حل مجالس إدارة الجمعيات التعاونية يؤكد أن هناك نية مبيتة لتشويه صورة العمل التعاوني تمهيدا للخصخصة التعاونيات ، موضحاً ان تشويه سمعة اعضاء مجالس الادارات بهذه الطريقة أمر خطير وسيء إلى عوائل كاملة. ورفض التلاعب في إرادة أهالي المناطق الذين انتخبوا أعضاء مجالس إدارات الجمعيات التعاونية بهذه الطريقة، مبيناً ان التعيينات الجديدة التي تمت إذا كان منها ترشيحات لحماية الوزارة من الاستجابات المزمع تقديمها لها من قبل عدد من النواب ، فإن النتيجة ستكون عكسية إذ سيحصل الاستجابات برحيل الوزارة. وطالب اعضاء اتحاد الجمعيات التعاونية بالتواصل مع النواب وتزويدهم بالاقتراحات والتعديلات التي يرونها على قانون التعاونيات،



الكندري يصرح للمصاحفين

أتى مع طرح الفكة بها قبل صعود منصة الاستجواب؟ مبيناً أن الكلام نفسه ينطق اليوم على الوزارة التي لم تنتظر قرار النائب العام بشأن الشكوى التي تقدم بها مجلس الإدارة المنحل.

وقال الكندري في تصريح للصحافيين في المركز الإعلامي لمجلس الأمة نحن مع كل محاسبة مالية وهذا ما يشرب له دائماً من حال وجود اختلاس او سرقات او تجاوز على المال العام او اموال المساهمين ، وأول من يمد التعاون ويدفع بالمحاسبة ، مؤكداً في الوقت ذاته ان ما حصل في حل مجلس ادارة الجمعية أمر مخجل.

وأوضح ان مجلس ادارة الجمعية المنحل قام من تلقاء نفسه بإحالة التجاوزات والاختلاسات السابقة إلى النيابة العامة ، وتمت مكافاته بالحل بسبب «تهاون مجلس الإدارة في أداء مهامه ما عرض اموال الجمعية للهدر» ، مشدداً على ان هذا الامر لا يمكن السكوت عنه. وتساءل: هل تقبل الوزارة ان أعلن

## الفضل: إدارة الرقابة والتفتيش في الشؤون تتخبط وأحرجت الصبيح



احمد الفضل

قال النائب أحمد نبيل الفضل: لم تتوقف إدارة الرقابة والتفتيش في وزارة الشؤون عن التخبط من خلال ادارتها السيئة ملف العمل التعاوني وادخال وزير الشؤون هند الصبيح في إحراجات هي في غنى عنها، وآخر كوارث تلك الإدارة هو توصيتها بحل مجلس ادارة كيفان الذي للأسف وافقت عليه الوزارة! وتابع : فجمعية كيفان ظلت تُسرق من قبل بعض السكرتارية الوافدين منذ مايو 2015 ( أي قبل تسلم المجلس المنحل ) إلى شهر مارس 2017 عندما اكتشف المجلس السرقة واوقفها بان قدم بلاغ للنائب العام، فتم مجازاتهم من قبل الوزارة بالحل! وأضاف : مسؤوليه التحقيق المالي ليست من اختصاص مجلس ادارة جمعية منتخبة، فهذا دور المحاسبين الداخليين والمدققين الخارجيين وإشراف الوزارة المالي، فكيف يعاقب من اكتشف الجريمة ولا يعاقب موظفي الشؤون الذين مروا ميزانيتي 2015 و2016 دون ملاحظة الخلل! وزاد : ولان الذي يبدأ خطأ ينتهي خطأ، فقد

## أكد ضرورة التحقيق مع القياديين الذين حرفوا السؤال البرلماني الحجرف: استجواب وزير النفط استحقاق طارئ لا يقبل التسوية



مبارك الحجرف

التشريعية والهادمة للعلاقة المستقرة بين السليطين. كما توه الحجرف إلى أنه لن يتم التحقيق كذلك عن أي إجراءات يقوم بها القياديين المتورطون بواقعة التدليس وتضليل مجلس الأمة لترقية أحد المدراء المتورطين معهم في الواقعة إلى منصب تنفيذي في الإذاعة عدد من الأعضاء بشبهة بعد ان تم اعتماد تفصيل وتغيير ضوابط الترشيح للمناصب التنفيذية لتكون على قياسه الخاص بعد تخفيض سنوات الخدمة المطلوبة في منصب مدير لتكون (3) سنوات فقط بدلاً من (5) سنوات والمؤسف ان جميع هذه الترتيبات تقع تحت برأى وسموع ومباركة وزير النفط ومجلس إدارة مؤسسة البترول، مما يحتم الاستعجال بتحميل وزير النفط كافة مسؤولياته السياسية بعد ان سلم زمام الأمور بالقطاع إلى من هم غير جديرين بالثقة. وفي سياق آخر، أشار الحجرف إلى خطورة تسليم الرئاسة التنفيذية لشركة إيكويت للبتر وكيمويات لاجنبي من شركة «داو» صاحبة حكم الغرامة التاريخ ضد الكويت وكان البلد يحارب الكفاءات من أبناءه المخلصين.

أكد النائب مبارك هيف الحجرف أن صعود وزير النفط وزير الكهرباء والماء عصام عبدالمحسن المرزوق إلى منصة الاستجواب أصبح استحقاقاً طارئاً لا يقبل التسوية فور بدء دور الانعقاد القادم بعد ثبوت جميع الأدلة القاطعة على واقعة التدليس والتحريف في إعادة صياغة السؤال البرلماني المقدم من الزميل النائب عمر الطبطبائي بصورة سافرة تهدف إلى تضليل مجلس الأمة عن خبايا قضية الباكيجات المليونية لبعض القياديين على حساب المال العام دون مقابل وسعيهم إلى تعطيل مجلس الأمة عن مباشرة دوره الرقابي في سابقة دخيلة على جميع الأصول والأعراف المتوافق عليها بين السلطات. وأشار الحجرف إلى ضرورة إحالة جميع القياديين الذين شاركوا في صياغة واعتماد إجابة السؤال البرلماني بعد تحريفه وإعادة صياغته بصورة مدلسة للتحقيق وإيقافهم عن العمل لحين انتهاء التحقيقات لخطورة ترك مستندات التحقيق تحت أيديهم بعد اقتضاح أساليبهم الملتوية، كما أكد الحجرف إلى ضرورة الدعوة لانعقاد اجتماع عاجل

## رفض إنهاء خدمات كويتيين في الشعبية وإحلال أسويين بدلاً عنهم الخضير لوزير النفط: كافة سياسية مرتفعة اذا استمر استفزارك للمجلس

أعرب النائب الدكتور حمود الخضير عن استغرابه من المعلومات التي تتحدث عن الإستغناء عن أكثر من 100 موظف كويتي من العاملين في مصفاة الشعبية وإحلال عمالة أسوية بدلاً عنهم ، مشدداً عل ان توفير فرص العمل للكويتيين يبقى ضمن أولوياتنا التي لن نحيد عنها . وقال ان صحت هذه المعلومات ولم يتم نفيها فإن ذلك يعني ان وزير النفط يضرب بعرض الحائط كل القرارات التي تتحدث عن إحلال العمالة الوطنية ، كما نصيب في مقتل كل طموحات الشباب الكويتي في إيجاد وظائف لهم وهذا بدور له يديننا مكتوف في الأيدي تجاه هذه التصرفات المستهجنة والاستفزازية لنواب الأمة في النفط. وأضاف الخضير ان وزير النفط يصر على استفزاز مجلس الأمة بتصرفات لا تدل على ان هذا الوزير يرغب بالتعاون مع ممثلي الأمة ، وهو بذلك يضع نفسه في موقف لا ييسد عليه ، مؤكداً ان استمرار هذا النهج الإستفزازي من الوزير سيرفع للكلفة السياسية عليه في حال استمر في منصبه الوزاري ولم يغير هذا النهج.

## الانصف يحذر العبد الله من تأخر الإجراءات القانونية تجاه المدانين في لجنة المناقصات



راكان النصف

استغرب النائب راكان النصف تأخر وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله في اتخاذ الاجراءات القانونية بعد انتهاء التحقيق القضائي في الشبهات التي طالت اعضاء في لجنة المناقصات المركزية. وقال النصف في تصريح صحفي ان التحقيق القضائي انتهى الى اذانة عدد من الأعضاء بشبهة التنفع من مناصبهم في اللجنة ما يتطلب معه وقهم عن العمل فوراً، مشدداً على أنه غير معقول أن تكون هناك اذانة لهم وهم لا يزالون على رأس عملهم. وأضاف النصف ان الوزير العبدالله بقر باعتماد ثقة المواطنين في الحكومة وهذا أمر طبيعي حين يتم كشف حالات فساد وتؤكد لجان التحقيق ذلك ولا تتخذ الحكومة أي اجراء، مبيناً ان ثقة المواطنين في الحكومة تبني عن طريق الإنجاز ومحاسبة قوى الفساد في أجهزةتها وهو ما لا نراه ونسنع به فقط. وأشار النصف إلى أن التعديلات التي أقرت على قانون المناقصات في المجلس السابق كانت تهدف الى حماية المال العام وسد جميع الثغرات التي كان الفساد ينفذ من خلالها الى خزينة الدولة، بيد ان الحكومة تصر على فتح ثغرات جديدة في كل قانون جديد. وحذر النصف الوزير العبدالله من التأخر في

أخذ الإجراءات القانونية تجاه المدانين في لجنة المناقصات المركزية، مبيناً أن العطللة البرلمانية كانت فرصة للعبدالله للتحرك واصلاح الخلل، فإن تأخر أكثر فاقسؤولية الرقابية ستحوّل إلى مجلس الأمة لممارسة دوره الرقابي.